S/PRST/2006/3

الأمم المتحدة



Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٥٢ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢)، والقرار ١٦١٤ (٢٠٠٥)، وكذلك البيانات التي أدلى بها رئيس المجلس بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والبيان المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والبيان المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥.

''ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الراسخ لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وكذلك لحرية الصحافة فيه.

''ويرحب مجلس الأمن بالتقرير نصف السنوي الثاني المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2005/673).

''ويلاحظ مجلس الأمن إحراز مزيد من التقدم الملحوظ في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما بانسحاب القوات السورية من لبنان وإجراء انتخابات برلمانية حرة وذات مصداقية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، غير أنه يلاحظ أيضا مع الأسف أن أحكاما أخرى من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم تنفذ حتى الآن، ومنها على الخصوص حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية ودون أي تدخل وتأثير أجنبي.

230106 230106 06-21807 (A)

”وفي هذا السياق، يثني مجلس الأمن على الحكومة اللبنانية لقيامها بفتح حوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مع ممثلي الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ولاتخاذها خطوات نحو استعادة كامل السيطرة على جميع أرجاء أراضيها ولرغبتها المعلنة في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل بين لبنان وسورية وترسيم الحدود بين البلدين. ويدعو المجلس الحكومة اللبنانية إلى مواصلة جهودها من أجل إحراز تقدم بشأن جميع هذه المسائل وفقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والسعي إلى إقامة حوار وطني واسع النطاق، كما يدعو المجلس جميع الأطراف الأخرى المعنية، ولا سيما حكومة سورية، إلى التعاون لبلوغ هذه الغاية.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق ما ورد في التقرير عن تحركات الأسلحة والأفراد إلى الأراضي اللبنانية، ويثني في هذا الصدد على حكومة لبنان لاتخاذها تدابير لمكافحة هذه التحركات ويدعو حكومة سورية إلى اتخاذ تدابير مماثلة.

”ويدين مجلس الأمن استمرار الهجمات الإرهابية في لبنان، التي نجم عنها مقتل أو جرح العديد من المواطنين اللبنانيين، بمن فيهم عدة شخصيات لبنانية مرموقة، وذلك في إطار استراتيجية تتعمد زعزعة استقرار البلد وتخويف الشعب اللبناني وحكومته ووسائل إعلامه.

”ويحذر مجلس الأمن المسؤولين عن هذه الجرائم أنهم يجب أن يحاسبوا عليها محاسبة كاملة وأنه لن يُسمح لهم بتهديد الاستقرار والديمقراطية والوحدة الوطنية في لبنان.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى التنفيذ الكامل لجميع مقتضيات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع مجلس الأمن والأمين العام لبلوغ هذا الهدف.

”ويثني مجلس الأمن على الأمين العام وعلى مبعوثه الخاص لجهودهما وتفانيهما من أجل تيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمساعدة على ذلك.“